بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

سبقتنا الدول الغربية بفنون الحروب والدمار مثلما سبقتنا بالتطور والعلوم الإنسانية الأخرى، وكان لها بلا شك تجربة عظيمة بمأساتها خاصة بعد خوض الحربين العالميتين.

وخير ما خرجت به أنها رجعت لتحليل أسباب مراحل فشلها في محاولة منها لتجنب الوقوع بتلك الحروب مرة أخرى وعلى الرغم من ذلك فهي تضع السبل والوسائل الكفيلة بتلافي ذلك الفشل، ومن تلك الوسائل والأدوات التي توصلت إليها وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية هي قواعد الاشتباك التي تتكلم عنها بأنها قواعد ذات طبيعة سياسية وعسكرية وقانونية[1]، والجانب القانوني فيها هو جانب رقابي تحليلي فالمستشار القانوني أو القاضي الذي تعرض عليه خطة العمليات العسكرية التي تحتوي على أهداف السياسة الوطنية وتبويب تلك الأهداف ضمن خطة عملياتية عسكرية لتكون مهمة يتحتم على القائمين بها انجاز واجب وطني، تلك الخطة تخضع لتحليل قانوني مختص تدرس فيه الجوانب الإنسانية والحضارية بعيداً عن مبدأ الانتقام أو الإفراط في استخدام القوة.

إن تلك القواعد الإنسانية ربما تكون ذات حافز رئيسي في إحراز النصر لأنها تخلق حجج وتأويلات وظروف ذات ردود نفسية تميل الرأي العام لكل الجانبين المتحاربين اليها إذا ما استخدم الاعلان عنها وأظهر مآربها بشكل واضح، ولكي نتعرف على المعنى التفصيلي لقواعد الاشتباك نبدأ بالجهات التي قامت بتعريف تلك القواعد ضمن خطة بحثية نتطرق من خلالها عن أهمية البحث ومشكلته والفروض الدراسية ومن ثم نبين التعاريف التي تطرقت لهذا المصطلح العلمي.

---

[1] أنظر الملحق (3) من الرسالة.

أهمية البحث:

إن استخدام القوة في النزاعات المسلحة وفي حالة التحديات المعاصرة لابد من أن تخضع لضوابط واتفاقيات الحرب وتأثيرها على التطور الحديث في المفاهيم الإنسانية وانعكاساتها على القوانين الوطنية والنظريات العسكرية في استخدام القوى كما وأن الجيوش الحديثة قد تدربت على تنظيم وتدرج استخدام القوة لأن العمليات العسكرية لها تأثير مباشر على الرأي العام العالمي وعلى ترجمة النظرة السياسية لذلك النظام وعلى هذا الأساس فأن قواعد الاشتباك تخضع للمفاهيم السياسية والقانونية والاجتماعية والإنسانية.

كما أن مسؤولية الدولة بعد إبداء قبولها بالمعاهدات الدولية الخاصة بقانون الحرب عليها أن تحترم تلك المعاهدات وتكفل تطبيقها من خلال تشريع أحكام قانونية تكفل تطبيقها وتعدل التشريعات التي تتعارض وأحكامها ووضع ضوابط دقيقة في ذلك الشأن خاصةً وأن تلك الاتفاقيات لا ترد فيها تلك الضوابط التفصيلية وأن لكل دولة احتياجها ووضعها الخاص [1] ، وفي سبيل وضع تلك التشريعات وانسجاماً مع ما جاءت به الاتفاقيات الدولية الشارعة التي كونت بمجموعها القانون الدولي الإنساني موضع التنفيذ بدأت الدول المتمدنة في وضع قواعد ضبطية من خلالها تستطيع أن تتعامل مع الظروف المختلفة لكل صراع أو نزاع تدخل فيه أن تطبق تلك القوانين التي تعد في حد ذاتها هي إنسانية وتدعو إلى تثقيف مفاهيم الحرب وعاداتها.

إن النظام العالمي في مجال استخدام القوى يخضع لميزان قواعد الاشتباك[*] وعلى الرغم من ذلك فأن العراق لا يزال فقيراً عن تلك المبادئ العالمية التي عززت

---

[1] فردريك دي موليني، دليل قانون الحرب للقوات المسلحة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2001، المقدمة ، ص ز.

[*] هناك عبارة شاعت حول تسمية قواعد الاشتباك بالعائد على حقوق المساهمين ، أنظر:

سياسات الدول المؤثرة في العالم وأن هناك اتهامات موجهة إلى الحكومة السابقة في تجاوزات تلك القواعد في حين لا نفهم كثيراً في التداول بتلك اللغة التي يتكلمون فيها.

مشكلة البحث:

انتشر العمل بقواعد الاشتباك لدى الدول المتطورة وخاصةً جيوشها، وقد أسست مناهج ودراسات دورية لتعليم المعنيين بالعمل بتلك القواعد إضافة إلى وضع تخصص للقانونيين والمستشارين عن كيفية تحليل القواعد الصادرة من القيادات العسكرية والسياسية لكي تكون منسجمة مع القانون المحلي والدولي وتحبب المسؤولية عن العاملين في هذا المجال وتنشر التوعية فيه، لكن ما زال الوطن العربي وخصوصاً العراق لا يعرف هذا المصطلح ولا يعمل به وليس لديه كوادر قانونية تفقه عنه الكثير وتعمل به أو تستطيع تحليل الأوامر العسكرية الصادرة كقواعد للاشتباك وعلى ضوء ذلك فرض المسؤولية على مرتكب الأفعال المجرمة .

فرضية البحث:

إن جميع التجاوزات والخروقات والفوضى التي تعم ساحة العمليات لم يعد لها مكاناً في التعامل الدولي في الوقت الحاضر فالمدني الأعزل الذي يغلق عليه باب بيته هو آمن ولا يجوز ايذاءه وهذا قانون محمد 6 مع كفار قريش [1] وليس بعد مئات القرون والحضارة الدولية باتت لغتها مفهومة في هذا المجال فلابد من ضوابط ونظام مفهوم لدى الجميع أن الاعزل وغير المشترك في القتال لا يعتدى عليه تحت أي عنوان أو افتراض ومهما كانت الدوافع دينية أو عرقية أو حزبية وهذه الثقافة يجب أن تنتشر بين صفوف القوات التي تكلف بالواجب وأن يفهموا أن القانون ينال منهم إذا ما خرقوا ذلك السلوك الذي يوضح بشكل قواعد تفترض جميع التصرفات أو السيناريوهات المحتملة في ذلك الواجب مع عدم تقييد المقاتل في جميع الظروف في الدفاع عن نفسه أو وحدته أو رفاقه أو الممتلكات الذي كلف بحمايتها وتقوم فرضية

[1] صفي الرحمن المباركفوري، الرحيق المختوم ، رابطة العالم الإسلامي، 1396هـ، ص186.

البحث على السؤال الذي يقول (ما معنى قواعد الاشتباك وما هي حدود المسؤولية الجزائية فيها في نطاق القانون العقابي الوطني خصوصاً وأننا سنرى أن هذه القواعد هي ذات أصول وطنية تحولت بالتوافق والتراضي الدولي إلى قواعد ضمن العرف الدولي).

منهجية البحث:

سوف نستخدم المنهج الاستقرائي والوصفي والمنهج التحليلي في تفسير الوقائع والتصرفات.

حدود البحث:

إن قواعد الاشتباك ينظمها قانون العمليات من الحرب والنزاعات المسلحة والأزمات وتخضع لأوامر محددة ودقيقة في الزمان والمكان احتراماً للقانون الداخلي في جميع فروعه إلى جانب القانون الدولي العام وقانون الحرب بشكل خاص، وفي هذا الباب لابد من الذكر في أن القوانين العسكرية ترتكز على نقطتين أساسيتين تقريباً تتضمنها كل عقيد عسكرية وهما (الطاعة والانضباط).

وسنتناول الموضع وفق الخطة البحثية الآتية :

التمهيد– مفهوم المسؤولية الفردية في القانون الدولي الإنساني.

الفصل الأول: ماهية قواعد الاشتباك.

المبحث الأول: مفهوم قواعد الاشتباك وأغراضها.

المطلب الأول: تعريف قواعد الاشتباك وخصائصها.

الفرع الأول: تعريف قواعد الاشتباك .

الفرع الثاني: خصائص قواعد الاشتباك .

المطلب الثاني: أنواع قواعد الاشتباك.

المطلب الثالث: الغرض من قواعد الاشتباك.

المبحث الثاني: صياغة قواعد الاشتباك.

المطلب الأول: محددات صياغة قواعد الاشتباك.

المطلب الثاني: آليات صياغة قواعد الاشتباك.

المطلب الثالث: مضمون قواعد الاشتباك وجوهرها القانوني.

المبحث الثالث: ذاتية قواعد الاشتباك وموقف الشريعة الإسلامية منها.

الفصل الثاني: حدود المسؤولية الجزائية في قواعد الاشتباك.

المبحث الأول: المسؤولية الجزائية للقيادة العليا في قواعد الاشتباك.

المطلب الأول: القيادة السياسية.

المطلب الثاني: القيادة العسكرية.

المبحث الثاني: المسؤولية الجزائية للأفراد العسكريين.

المطلب الأول: ضباط.

المطلب الثاني: مراتب.

المبحث الثالث: المسؤولية الجزائية للأفراد العزل والسكان المدنيين.

الفصل الثالث: آثار المسؤولية الجزائية عن مخالفة قواعد الاشتباك.

المبحث الأول: صور الجرائم المرتبكة بمخالفة قواعد الاشتباك.

المطلب الأول: الجرائم الماسة بالحياة وسلامة الجسد.

المطلب الثاني: جرائم الماسة بالحرية والاعتبار.

المطلب الثالث: جرائم الاتلاف العدوان على الملكية الفردية والعامة.

المبحث الثاني: العقوبات عن مخالفة قواعد الاشتباك.

المطلب الأول: في القانون الدولي.

الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية.

الفرع الثاني: القانون الدولي العراقي.

المطلب الثاني: في القوانين الداخلية.

الفرع الأول: قانون العقوبات.

الفرع الثاني: القانون العسكري وقوى الأمن الداخلي.